المحاضرة الأولى: مقدمة في التشريع المدرسي

مقدّمة:

يعد التشريع المدرسي حجر الزاوية في ضمان تنظيم التسيير الجيّد والفعّال لمؤسسات المنظومة التربوية على اختلاف مستوياتها (ابتدائي، متوسط، ثانوي، تكوين وتعليم مهنيين، تعليم عالي).

وهو يُعبّر عن مجموعة النصوص القانونية والتنظيمية التي تؤطر حركية وسير مختلف الأنشطة الإدارية والبيداغوجية داخل هذه المؤسسات، كما تحكم علاقات مختلف الفاعلين والمتدخلين في العملية التربوية، بهدف خلق الانسجام وضمان التنسيق المفضي إلى تحقيق غايات ومرامي السياسة التربوية وجعلها متوافقة مع السياسات العامة للبلد مجتمعيا واقتصاديا وثقافيا.

يتناول هذا المقياس مجموعة محاضرات تفصّل في موضوع التشريع المدرسي انطلاقا من تحديد الإطار المفاهيمي لهذا الموضوع، ومن ثَمَّ استعراض مختلف النصوص التنظيمية للنظام التربوي في الجزائر في مراحله المختلفة.

1. تعريف التشريع المدرسي:

1.1. تعريف التشريع:

يُعبّر التشريع بصفة عامة عن مجموع النصوص من قوانين وأوامر ومراسيم ونصوص تنظيمية خاصة بميدان أو قطاع معين كما يُعرّف على أنَّه مجموع النصوص التنظيمية التي تضعها الدولة بهدف تنظيم مختلف جوانب الحياة فيها.

2.1. تعريف التشريع المدرسي:

التشريع المدرسي هو مجموعة من القوانين واللوائح والأنظمة التي تنظم سير العملية التعليمية داخل المدارس، يشمل هذا التشريع كافة القواعد التي تنظم حقوق وواجبات جميع الأطراف المعنية بالعملية التعليمية، بما في ذلك الطلاب، المعلمين، الإداريين، وأولياء الأمور.

يهدف التشريع المدرسي إلى وضع إطار قانوني يساعد في تحقيق الأهداف التعليمية وضمان تحقيق العدالة داخل النظام التعليمي، فمن خلال هذه التشريعات، يتم تحديد المعايير والضوابط التي يجب على المؤسسات التعليمية الالتزام بها لضمان تقديم تعليم ذو جودة عالية.

يعتبر التشريع المدرسي أيضا وسيلة لضمان استقرار النظام التعليمي، حيث يساهم في وضع حلول قانونية للمشكلات والتحديات التي قد تواجه المؤسسات التعليمية (وزارة التربية الوطنية، 2021، ص. 45).

من خلال ما سبق، يمكن القول أنَّ التشريع المدرسي ليس مجرد مجموعة من القوانين الصارمة التي تُفرض على المدارس، بل هو عنصر أساسي لضمان توفير بيئة تعليمية ملائمة وآمنة.

حيث يساهم التشريع المدرسي في خلق نظام تعليمي منظم وفعال، أين يُحدد من خلاله أدوار ومسؤوليات كل من الطلاب والمعلمين والإدارة المدرسية، على سبيل المثال من خلال تحديد حقوق وواجبات الطلاب، يمكن للمدارس أن تضمن أن يتمتع كل طالب بفرصة عادلة لتحقيق النجاح الأكاديمي والشخصي.

بالإضافة إلى ذلك، يساهم التشريع المدرسي في تعزيز المساواة والعدالة بين الطلاب من خلال منع التمييز وضمان أن يحصل جميع الطلاب على نفس الفرص التعليمية.

2. أهمية التشريع المدرسي في النظام التعليمي:

يعتبر التشريع المدرسي جزءا حيويا من أي نظام تعليمي لأنه يوفر الإطار القانوني الذي ينظم العلاقات بين جميع الأطراف المعنية بالتعليم، تبرز أهمية التشريع المدرسي من خلال النقاط التالية:

1.2. حماية حقوق الطلاب والمعلمين:

يضمن التشريع المدرسي حماية حقوق كل من الطلاب والمعلمين، حيث يوفر آليات قانونية للتعامل مع النزاعات والشكاوى التي قد تنشأ داخل البيئة المدرسية (القانون التوجيهي للتربية الوطنية، 2008، ص. 67).

2.2. تعزيز الانضباط في المدارس:

يساعد التشريع المدرسي في وضع قواعد واضحة للسلوك والانضباط داخل المدارس مما يساهم في خلق بيئة تعليمية منظمة وآمنة.

3.2. ضمان جودة التعليم:

من خلال تحديد المعايير والمواصفات التي يجب على المؤسسات التعليمية الالتزام بها يساهم التشريع المدرسي في ضمان تقديم تعليم ذو جودة عالية لجميع الطلاب.

4.2. دعم التطوير المهني للمعلمين:

يوفر التشريع المدرسي إطارا قانونيا لتطوير المعلمين من خلال تنظيم عمليات التكوين والتدريب المستمر، مما يعزز من كفاءتهم المهنية.

من خلال استعراض هذه الأبعاد التي توضح أهمية التشريع المدرسي، يمكن أن نخلص إلى أنه، وإلى جانب دوره في تنظيم العلاقات داخل البيئة المدرسية، يلعب التشريع المدرسي دورا هاما في دعم وتحسين جودة التعليم.

فمثلا، عندما تضع الدولة قوانين تحدد نسبة معينة من المعلمين الذين يجب أن يكونوا مؤهلين أو مدربين، فإن ذلك يضمن أن يحصل الطلاب على تعليم من قبل محترفين مؤهلين.

كما أن التشريع المدرسي يمكن أن يساعد في تحسين مستوى الانضباط داخل المدارس، مما يؤدي إلى خلق بيئة تعليمية أكثر استقرارا وتعاونا، وهذا يعكس الدور الحيوي الذي يلعبه التشريع في تعزيز تجربة التعليم بشكل عام.

3. الأطر القانونية للتشريع المدرسي في الجزائر:

في الجزائر، يعتمد التشريع المدرسي على مجموعة من الأطر القانونية التي تشكل الأساس القانوني للنظام التعليمي في البلاد، تشمل هذه الأطر:

1.3. الدستور الجزائري:

هو التشريع الأساسي والأسمى للدولة، وهو الذي يحدد المبادئ العامة التي تحكم المجتمع (نظام الحكم، الشعب والسلطة التأسيسية، الدولة ومقوماتها ورموزها،

الحقوق والحريات والواجبات)، وكذا تنظيم السلطات (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، وأيضا الأحكام الأساسية للرقابة والمؤسسات الاستشارية وشروط وأحكام التعديلات الدستورية.

على اعتبار أن الدستور هو المصدر الأعلى للتشريع في الجزائر، فهو ينص صراحة على حق كل مواطن في التعليم، مما يجعل التعليم حقا أساسيا يجب على الدولة ضمانه (الدستور الجزائري، 2020، ص. 12).

2.3. القانون التوجيهي للتربية الوطنية:

يعتبر هذا القانون أحد الأطر القانونية الرئيسية التي تنظم التعليم في الجزائر، حيث يحدد هذا القانون المبادئ العامة للتعليم في الجزائر، ويضع الأسس التي يجب أن يقوم عليها النظام التعليمي (المرسوم التنفيذي المتعلق بالتعليم الأساسي، 2019، ص. 29).

3.3. اللوائح والقرارات الوزارية:

تصدر وزارة التربية الوطنية سلسلة من اللوائح والقرارات التي تنظم جوانب محددة من العملية التعليمية، تشمل هذه اللوائح القواعد المتعلقة بتوظيف المعلمين، المناهج الدراسية، الامتحانات، والانضباط داخل المدارس (وزارة التربية الوطنية، 2021، ص. 88).

4.3. القوانين الوطنية الأخرى:

بالإضافة إلى القانون التوجيهي للتربية الوطنية، هناك عدة قوانين أخرى تنظم الجوانب المختلفة للتعليم في الجزائر، مثل قوانين حماية الطفل، قوانين العمل، وغيرها

من القوانين التي تؤطر عمل الفاعلين في المنظومة التربوية، وتحدد حقوق وواجبات كل المنتسبين لمؤسسات هذه المنظومة.

خلاصة لما سبق حول أطر التشريع المدرسي في الجزائر، يُعد النظام التعليمي في الجزائر نموذجا يعكس التفاعل بين عدة مستويات من التشريع، بدءا من الدستور وصولا إلى القرارات الوزارية اليومية.

هذا التفاعل يعكس طبيعة النظام القانوني في الجزائر، حيث تكون التشريعات مرنة بما يكفي لتستجيب للتحديات والمتغيرات اليومية التي تواجه المؤسسات التعليمية، كما أن هذا التعدد في الأطر القانونية يعزز من إمكانية التطبيق الفعال للقوانين على مستوى المدرسة.

حيث يمكن تكييف القوانين الوطنية العامة لتلائم الاحتياجات المحلية المحددة وهذا يساعد على ضمان أن يكون النظام التعليمي في الجزائر قادرا على التكيف مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

4. تطور التشريع المدرسي عبر التاريخ في الجزائر:

شهد التشريع المدرسي في الجزائر عدة مراحل تطور، بدءا من الفترة الاستعمارية وصولا إلى المرحلة الحالية:

1.4. الفترة الاستعمارية:

خلال هذه الفترة، كانت الجزائر تخضع للتشريعات الفرنسية، حيث كانت المدارس تحت السيطرة الفرنسية وكانت تُدرّس المناهج الفرنسية.

2.4. مرحلة الاستقلال:

بعد استقلال الجزائر في 1962، بدأت الدولة الجزائرية في بناء نظام تعليمي مستقل يعكس الهوية الوطنية، أين تم وضع قوانين جديدة تهدف إلى تطوير التعليم وتعزيز الهوية الوطنية.

3.4. الفترة الحديثة:

خلال العقود الأخيرة، شهدت الجزائر تحديثات متكررة للتشريعات المدرسية، مع التركيز على تحسين جودة التعليم وتوفير فرص متساوية للجميع، تم إدخال العديد من التعديلات على القوانين التربوية لتتماشى مع التطورات العالمية في مجال التعليم.

إن التطور التاريخي للتشريع المدرسي في الجزائر يعكس رحلة طويلة من الاستقلال والتحديث، في كل مرحلة من مراحل تطور هذه التشريعات، كانت هناك تحديات وفرص أثرت بشكل كبير على النظام التعليمي.

على سبيل المثال، في مرحلة ما بعد الاستقلال، كان هناك تركيز كبير على تعزيز الهوية الوطنية من خلال التعليم، مما أدى إلى إنشاء نظام تعليمي يركز على اللغة العربية والثقافة الجزائرية، في الوقت الحاضر، تواجه الجزائر تحديات جديدة مثل العولمة والتكنولوجيا، مما يتطلب تحديثا مستمرا للتشريعات لضمان أن يكون النظام التعليمي قادرا على تلبية احتياجات العصر الحديث.

الخلاصة:

يُعد التشريع المدرسي في الجزائر حجر الزاوية في بناء نظام تعليمي مستدام ومتطور من خلال الأطر القانونية المتعددة التي تشمل الدستور، القوانين الوطنية، والقرارات

الوزارية، يضمن هذا التشريع تنظيم العملية التعليمية بما يتوافق مع احتياجات المجتمع وتطلعاته.

تطور التشريع المدرسي عبر التاريخ يعكس التحديات والتحولات التي مرت بها الجزائر، وهو ما يبرز أهمية تحديث هذه التشريعات باستمرار لمواكبة المتغيرات العالمية والمحلية.

إن فهم وإدراك دور التشريع المدرسي لا يقتصر فقط على الامتثال للقوانين، بل يتجاوز ذلك ليشمل تعزيز جودة التعليم، حماية حقوق جميع الأطراف المعنية، وضمان تحقيق العدالة والمساواة داخل النظام التعليمي، ومن هذا المنطلق، يصبح التشريع المدرسي أداة فعالة لتحقيق الأهداف الوطنية في مجال التعليم وتوجيه مسار التطور نحو مستقبل أفضل للأجيال القادمة.